



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 02 سبتمبر 2002

فهرس

- افتتاح دورة الخريف لسنة 2002.

- **ملحق** : توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

محضر الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الأحد 02 سبتمبر 2002 (صباحا)

- الرئاسة:** السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- بحضور:** السادة عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه، وعلي بن فليس رئيس الحكومة وعدد من أعضائها.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة السابعة والأربعين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة،

طبقا لأحكام المادة 05 من القانون العضوي نستمتع
لمراسيم افتتاح دورة الخريف لسنة 2002.
(- تلاوة سورة الفاتحة
- عزف النشيد الوطني).

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه
الكريم.

زميلاتي، زملائي،

بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أرحب نيابة عنكم وبحرارة
بالسيد رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح
وأعضاء مكتبه، وبالسيد رئيس الحكومة السيد علي
بن فليس وطاقم حكومته، وبكافة الضيوف ورجال
الإعلام.

أيتها السيدات الفاضلات،
أيها السادة الأفاضل،

منذ أسابيع قليلة خلت ودعنا بعضنا، ونحن نختم الدورة
الربيعية التي كان شعورنا فيها جليا، مجلسا وحكومة،
بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقنا.

إذ لمسنا آنذاك عمق الطرح وحسن التدبير، ووضوح
الرؤية لدى الجهتين، فسرت الطمأنينة في النفس وكبر
التفاؤل، وتبين لنا أن هناك حكمة صائبة لدى طرفي
المعادلة، "والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق
الناس بها".

ودائما، واحتراما للدستور، وترسيخا لأحكام القوانين
ذات الصلة بتسيير المجلس، وإرساء لقواعد مؤسسات
الجمهورية، وتثبيتا لدعائم دولة الحق والقانون؛ الحق
الذي يقابله الواجب، والقانون الذي يؤمن النظام والسلام.

ها قد عدنا جميعا والعود أحمد، لنفتتح معا الدورة
الخريفية والنشاط السياسي في بلادنا على قدم وساق،
والذي هو دلالة واضحة على حيوية المجتمع وتحركه نحو
أرقى المستويات لبناء صرح الديمقراطية المنشودة.

التي لم يسعفها الحظ للالتحاق بنا، وتلك التي على الرغم من غيابها عن هذا المجلس الموقر تصلنا أصداؤها وأصواتها.

فلنجعل من هذا البيت المشترك بيتا يتحلى فيه كل واحد منا بواجب الاستماع والإصغاء للآخر، وللآخرين، ولكل الآخرين، وخاصة واجب الاستماع إلى انشغالات المواطنين الذين هم في نهاية المطاف غاية وجونا داخل هذه المؤسسة.

أيته السيدات، أيها السادة، إن الاستحقاقات المحلية التي هي على مرمى حجر من يومنا المشهور هذا، تأتي مدعمة للمساعي الجادة للدولة وهي تحث الخطى في سعيها لأن تعود كلمة الفصل للشعب، فاسحة المجال أمامه لاختيار البرامج التي تعكس طموحاته والأشخاص الذين يتحسسون همومه.

وأعتقد أنكم تشاطرونني اليقين بأن سلطة السنوات الأخيرة أعادت الاعتبار وبقوة للعمل السياسي؛ بل ثمنته؛ وهي تمد يدا نظيفة نزيهة شفافة، لتوصل أواصر العلاقة الحميمية بين الشعب والمكلفين بتسيير شؤونه من أبنائه، عملا منها على إشراك المواطن وتجنيدته في تحقيق الأهداف الكبرى، وإنجاز مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي وغيره من برامج التنمية المستدامة، ومانجاح انتخابات 30 ماي المنصرم إلا حجة دامغة على صفاء السرائر وحسن النوايا.

أيته السيدات، أيها السادة، إن تنظيم انتخاب المجالس الشعبية يجب أن يبعث بهذه الأخيرة للعمل على بروزها كإطار تتشمن فيه ترقية المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد واحترام الحقوق الأساسية للإنسان. وانطلاقا من هذا المنطلق فإن الحكم الراشد في اعتقادي يستلزم ترجمته على أرض الواقع من خلال التسيير العقلاني والمنظم لكل القواعد

أيته السيدات، أيها السادة، إنني متفائل، وأنا على الصعيد الشخصي مذهبي التفاؤل.

ذلك أننا سنقبل على فصل نضج بلح النخل الباسق وثمار غصن الزيتون الفارع بدخول اجتماعي مريح إن شاء الله ونحن نجل أسرة التربية والتعليم، راحمين صغارها، موقرين كبارها. كبارها الذين حقا علينا تبجيلهم والوفاء لهم.

إنني متفائل بأن يكون دخول هذه السنة دخولا رصينا يحمل معه تباشير الاستقرار والرخاء، تماما مثلما نستبشر بما أنزل الله من ماء غدق بلبل مناطق كثرة من بلادنا، وعلى إثر هذا الحدث لايفوتني أن أنحني ترحما على أرواح ضحايا الفيضانات الأخيرة وأن أتقدم بالتعازي إلى أسرهم. رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

أيته السيدات، أيها السادة، ها نحن اليوم مجتمعون لافتتاح دورة جديدة لأشغال مجلسنا الموقر مليئة بأمل المواطنين الذين وضعوا ثقتهم فينا لتحسين ظروف حياتهم ومعيشتهم ولتوضع معالم مستقبل أفضل لأبنائهم.

إن أصداء الحملة الانتخابية الأخيرة لا تزال تتردد في هذه القاعة وترتفع أصوات المواطنين للتعبير عن آمهم وآمالهم وطموحاتهم في إقامة مجتمع كله عدالة وحرية ويسوده الإنصاف ويقصى فيه الإقصاء ويهمش فيه التهميش.

هل تكمن عظمة المسؤولية التي كلفنا بها وضخامة المهمة التي تنتظرنا.

فلنعمل سويا على جعل هذا المكان مكانا يشترك فيه كل الجزائريين، فلنجتهد على جعله بيتا للجميع، بيتا يسمح فيه بالإدلاء كل الأصوات وكل الآراء بما فيها تلك

والجبائي والجمركي، عزمنا منها على تعبئة موارد مالية كفيلة بتغطية النفقات المقررة لسنة ما بعد هذا الخريف.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لا يخامرني أدنى شك في أن مجلسنا الموقر، مهما كانت مشارب تشكيلته السياسية ومذاهبها سوف تتحد وهي تدرس الوضع المالي والاقتصادي للبلاد، وستذهب مجتمعة وهي تحرص كل الحرص على ترقية الظروف الاجتماعية للمواطن.

تذهب إلى البحث عن وجوه صيغة توفيقية بين ما جمعتة الدولة من مصادر التمويل الوطنية وبين حتميات النفقات التي لا مفر منها... خاصة منها تلك التي تمس عيش المواطن وأمنه تفاديا منها لاختلالات التوازنات المالية.

التوازنات التي إن أصابها مكروه لا قدر الله قد تجعلنا رهينة غيرنا، وذلك يعني تعسرا لا جدوى منه، بل إخفاقات لا مبرر لها.

ونحن الذين نكره أن ندخل عالم اليوم بذهول واغتراب، وفي حالة من الدهشة والذعر والانبهار المعيق للحركة.

ونحن الذين نرفض استبدال سيادتنا وقرارنا الذاتي باستنساخات، وانتحالات لا تعبر إلا عن الحالة النفسية المهزوزة، بل المهزومة.

ونحن الذين لا ينتابنا شك في أن قدراتنا البشرية والمالية والاقتصادية والعلمية قادرة على أن تنخرط في عالم تكنولوجيا الاتصال مؤثرة فيه أكثر مما هي متأثرة به، ونحن ندعو المولى عز وجل بقولنا: "اللهم لا تجعل لنا حاجة إلا إليك".

أيتها السيدات، أيها السادة،
على الرغم من سعبنا الدؤوب ونداءاتنا المتلاحقة المطردة ونحن ندعو إلى الانخراط في عالم اليوم، عالم

والمؤسسات للخروج بحلول فعالة للمشاكل التي تعانيتها المجموعة الوطنية.

وإنني أعتبر أنه لا يمكن أن نصل إلى مثل هذه النتائج إلا بإقامة دولة قوية فخورة بشرعية مؤسساتها وباحترامها للقوانين، دولة تكون قادرة على الوصول بالبلاد إلى درب التقدم الاجتماعي الحقيقي. كما أعتقد أن الدولة القوية هي الوحيدة التي بقدرتها تفهم الإشكاليات المطروحة في المجتمع والتي لها كلها حلولها بما في ذلك إشكالية تأقلم هذه الدولة مع التعددية الحزبية والمواطنة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
وقد يلاحظ العام والخاص أن الجزائر تعيش وضعا مختلفا منذ سنوات قليلة أحسن من ذي قبل، وهي تستعيد عافيتها واستقرارها، وتسير نحو الأفضل اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، وهي تسترجع مكانتها داخل المحافل الدولية بفضل عمل رجال وعدوا وأوفوا بوعودهم.

أيتها السيدات، أيها السادة،
إنه من البديهي بعد مصادقتنا على برنامج الحكومة أن تشرع مصالحها في تطبيق مضامينه في الواقع. لكن لا يتم ذلك إلا بعد إعداد لوائح تنظيمية ونصوص قانونية تمر حتما على البرلمان الذي يخوض في إثرائها، ويتحمل تبعات مسؤولية المصادقة عليها هو الآخر، ومدى تطبيقها في الميدان.

في هذا الإطار وعلى سبيل التبليغ سوف يتم إيداع مشاريع قوانين عديدة تشمل فيما تشمل قطاعات السياحة، البيئة، استغلال الأراضي الفلاحية، المحروقات.. فضلا عن قانون المالية لسنة 2003.

هذا القانون الذي هو الأداة الوحيدة والوسيلة الحتمية التي ترسم خطة التنمية المستقبلية للبلاد... مرورا طبعا بالإصلاحات التي تنوي الدولة إدخالها على النظام المالي

فإنني أعلن باسمكم ومن على هذا المنبر الحر على تشجيعنا المطلق ورفضنا المستميت لما يتعرض له العراق شعبا وأرضا من جور واستفزاز، ونعارض ضربه بل حتي تهديده، ونطالب برفع الحصار عنه (تصفيق).

وعلى ذكر العراق الشقيق، أنهي إلى علمكم سيداتي سادتي، أنني مودع لكم هذا الصباح لأجل قبلتي مهد النبوة وأرض الحضارات المتعاقبة زائر لبغداد الفيحاء الصامدة، مبلغا لها سلامكم وأمانيكم لها بالسلامة، سائلا عن أحوالها، مدعما باسمكم لسيادتها على أرضها وشعبها.

وعليه أستسمحكم سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة على عدم مشاركتكم مراسيم افتتاح الدورة الخريفية لمجلسكم الموقر الذي أكن له ولكم سيدي الرئيس ولجميع أعضائه أسمى آيات التقدير والاحترام.

{رب أجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من السموات}
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الثانية عشرة صباحا**

التكنولوجيا والحداثة، عالم الإنسانية واحترام الرأي المخالف وقبول الطرف الآخر، إلا أننا نعيش بمرارة مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق، وما يتعرض له على أيدي جلادي الكيان الصهيوني الظالم، ومأساة ماتعانيه السلطة الفلسطينية الشجاعة... وأقول من على هذا المنبر: إننا معك يا فلسطين شعبا وحكومة ظالمة أو مظلومة (تصفيق) وأنت والله لمظلومة.

ومن مبادئنا الراسخة المناوئة للاستعمار الداعية إلى تصفيته من جهة، والعاملة على إنجاز وحدة المغرب العربي من جهة أخرى فإننا نجد أنفسنا نقف إلى جانب الشعب الصحراوي الشقيق (تصفيق) ونشاطه محتته ونؤيده في تقرير مصيره، ونحن الذين نؤمن بقرارات الأمم المتحدة، وبانخراطنا في هيئتها المبجلة ما علينا إلا أن نحترم شرعيتها ونطبق لوائحها العادلة، وخاصة منها ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.

أما فيما يتعلل بالعراق الشقيق، وما يعيشه شعبه من حصار عنيف، وتهديدات جائرة تنذر بهتك حرمة سيادته، وتخويف شعبه المجوع والمحروم، فإننا وعن معرفة بمدى قدرة هذا الشعب العربي الأبى على التحدي، تحدي الجوع والحرمان وتحدي الحديد والنار. وما يفيل الحديد إلا الحديد.

ومن منطلق الوشائج التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط بين الشعب العراقي الباسل والشعب الجزائري البطل، ومدى تلاحمهما في معارك التحرر وثورات الانعتاق.

ملحق

توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

المادة الثانية: يمارس السيد الطيب فراحي مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقاً للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/02

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

قرار رقم 2002/01

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد الطيب فراحي عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بشؤون التشريع طبقاً للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد سليم علوني عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بشؤون النواب طبقا للتعليمية العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد سليم علوني مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/04

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002
يتضمن توزيع المهام بين أعضاء
مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمية العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد السعيد عبادو عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالعلاقات مع مجلس الأمة والحكومة والهيئات الدستورية طبقا للتعليمية العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد السعيد عبادو مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/03

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002
يتضمن توزيع المهام بين أعضاء
مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمية العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد الطاهر ملاحسو عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالنشاط الخارجي طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد الطاهر ملاحسو مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/06

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء

مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد بوقرة سلطاني عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالعلاقات العامة طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد بوقرة سلطاني مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/05

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء

مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد عمار سعداني عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالشؤون الإدارية والمراقبة المالية طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد عمار سعداني مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/08

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد عبد القادر زيدوك عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالاتصال والنشر والثقافة طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد عبد القادر زيدوك مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/07

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد محمد جهيد يونسى عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالشؤون الإدارية والمراقبة المالية طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثانية: يمارس السيد محمد جهيد يونسى مهامه المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس، طبقا للقانون والنظام الداخلي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

قرار رقم 2002/09

مؤرخ في 01 سبتمبر 2002

يتضمن توزيع المهام بين أعضاء

مكتب المجلس الشعبي الوطني

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني

- بناء على الدستور،

- بناء على أحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لاسيما المادتان 13 و 14 منه،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 25 مارس 2000 لاسيما البند 6 من المادة 9 وكذا المواد من 14 إلى 17 منه،

- بناء على التعليمات العامة رقم 10 التي أصدرها مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 يوليو 2000.

- بناء على مصادقة المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية المنعقدة بتاريخ 15 يونيو 2002 على قائمة نواب رئيس المجلس.

يصدر القرار التالي نصه:

المادة الأولى: يتولى السيد بولفعة بن المواز عضو مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال فترة ولايته المهام المتعلقة بالشؤون الإدارية والمراقبة المالية طبقا للتعليمات العامة رقم 10 الصادرة عن مكتب المجلس بتاريخ 16 يوليو 2000.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
لمناقشات المجلس ويبلغ للجهات المعنية.

المادة الثانية: يمارس السيد بولفعة بن المواز مهامه
المذكورة في المادة الأولى أعلاه ضمن مكتب المجلس،
طبقاً للقانون والنظام الداخلي.